



غرفة التجارة والصناعة والخدمات
لولاية تطوان

تقرير موجز عن أنشطة

غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان

المقدم للدورة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 28 أكتوبر 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

على ضوء انعقاد الدورة العامة العادية لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان برسم دورة شتنبير 2009، ووفقا لمقتضيات الفصل 50 من الظهير الشريف رقم 1.77.42 الصادر في 7 صفر 1397 الموافق لـ 28 يناير 1977 بمثابة القانون الأساسي المنظم لغرف التجارة والصناعة والخدمات، كما تم تغييره وتتميمه إلى غاية 2 أبريل 1997، أتشرف بأن أضع بين أيدي حضراتكم تقريرا موجزا حول أهم الأنشطة والتحركات التي قامت بها هذه المؤسسة طيلة الفترة الفاصلة بين الدورة الأولى التي تم خلالها انتخاب أعضاء المكتب الإداري الجديد ودورتنا هاته.

وستلمسون من خلال هذا الموجز الذي يرصد أنشطة الغرفة خلال المدة الأخيرة، أن مؤسستنا حاولت مقارنة جميع الجوانب التي تندرج في سياق الاختصاصات الموكولة لغرف التجارة والصناعة والخدمات، رغم تزامن هذه المرحلة مع فترة الاستحقاقات الانتخابية، سواء منها الاقليمية أو الجهوية أو الوطنية، التي لم تثن عزيمة السادة أعضاء الغرفة على المشاركة بفعالية في الرفع من مستوى أداء هذه المؤسسة من خلال التعبير عن الطموحات التي تحذوا الفاعلين الاقتصاديين بهذه المنطقة من الأسرة التجارية والصناعية والخدماتية والرامية إلى النهوض بالتنمية المحلية وإنعاش النسيج الاقتصادي لولاية تطوان التي تحظى بعناية خاصة من طرف العاهل المفدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

النشاط الداخلي للغرفة :

الدورة العامة العادية الأولى للغرفة برسم الفترة الانتدابية 2009 - 2015 :

بدعوة من والي صاحب الجلالة على ولاية تطوان، وتنفيذا لمقتضيات الفصل 48 من الظهير الشريف 1.77.42، الصادر في 07 صفر 1397 هجرية، الموافق لـ 28 يناير 1977، المعتبر بمثابة القانون الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات، حسبما وقع تغييره وتتميمه إلى غاية 02 أبريل 1997، عقد السادة أعضاء غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان يوم الإثنين 03 غشت 2009، الجمع العام العادي للسادة أعضاء الغرفة، حضره جميع السادة الأعضاء البالغ عددهم 41، والسادة ممثلي ولاية تطوان، والسلطات المحلية والسيد مندوب التجارة والصناعة، وقد خصص لانتخاب أعضاء المكتب الإداري للغرفة.

وبهذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أنه تم تجديد الثقة في الرئيس السابق للغرفة، السيد عبد اللطيف أفيلال، كما تم انتخاب السادة الآتية أسماؤهم أعضاء للمكتب :

- حسن البوزيدي ، نائبا للرئيس
- عبد الحميد الحسيسن ، نائبا للرئيس
- حميد الدراق ، نائبا للرئيس
- رضوان البيونسي ، كاتبا للغرفة
- الزبير عزوز ، نائبا للكاتب
- مصطفى آيت بوهية ، أمين المال
- عبد المالك الكوطيط ، نائب أمين المال

إجتماع المكتب الإداري :

في إطار الإجتماعات الدورية للغرفة، عقد السادة أعضاء المكتب الإداري للغرفة إجتماعا يوم الخميس 13 غشت 2009، بمقر الغرفة، ترأسه السيد عبد اللطيف أفيلال، رئيس الغرفة، وحضره السادة أعضاء المكتب الإداري، تمحور جدول أعمال هذا الإجتماع حول دراسة القانون الداخلي للغرفة، وتحديد موعد للدورة العامة العادية المقبلة.

الجمع العام العادي للغرفة :

عقد السادة أعضاء غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان، يوم الأربعاء 19 غشت 2009، بمقر الغرفة إجتماعا تمحور جدول أعماله حول النقاط التالية :

- انتخاب ممثلي غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان في حظيرة مجالس العمالات والأقاليم.

- مناقشة ودراسة القانون الداخلي للغرفة والمصادقة عليه.

- انتخاب رؤساء اللجن في حظيرة الغرفة.

كما تم خلال هذا الإجتماع مناقشة عدة مواضيع تهم النسيج الاقتصادي المحلي ومنها ظاهرة الباعة المتجولين، وتنظيم قطاع سيارات الأجرة والزيادة في تعريفه استهلاك الطاقة الكهربائية المفروضة على المهنيين.

إجتماع المكتب الإداري للغرفة :

عقد السادة أعضاء المكتب الإداري للغرفة، اجتماعا اليوم الخميس 15 أكتوبر 2009، ترأسه السيد عبد اللطيف أفيال، رئيس الغرفة، وقد تناول جدول أعماله النقاط التالية :

1- دراسة مشروع برنامج الغرفة للفترة المقبلة.

2- الإطلاع على محاضر إجتماعات لجن العمل

3- تحديد جدول أعمال وتاريخ الدورة العامة العادية المقبلة.

إجتماع لجنة العلاقات الخارجية والشراكة :

في إطار الاجتماعات الدورية لأجهزة عمل الغرفة، عقدت لجنة العلاقات الخارجية والشراكة اجتماعا لها، بمقر الغرفة ، وذلك يوم الأربعاء 02 شتنبر 2009، برأسة السيد محمد بنعيسى، رئيس اللجنة ، وبحضور السادة أعضاء الغرفة المنتمين لهذه اللجنة .
وقد خصص جدول أعمال هذا الإجتماع لدراسة وتسطير برنامج عمل اللجنة للفترة المقبلة، والإطلاع على التجربة السابقة للغرفة في مجال التعاون الدولي.

وقد أكد السيد محمد بنعيسى، على ضرورة تعزيز دور الغرفة على المستوى الخارجي، وذلك من خلال إنجاز المحاور التالية:

■ دراسة ومناقشة اتفاقيات التعاون والشراكة مع مختلف المؤسسات والهيئات الخارجية من الدول الشقيقة والصديقة التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والتنموية.

■ البحث عن السبل الكفيلة لتنمية مشاريع التعاون والشراكة على المستوى الدولي لتنمية القطاعات التجارية، الصناعية والخدماتية.

■ متابعة تنفيذ برامج التعاون الدولي وتطوير فرص الشراكة، وربط علاقات بين المقاولات المحلية ونظيراتها الأجنبية.

■ استكشاف فرص التعاون بين منتسبي الغرفة ونظرائهم الأجانب.

■ التعريف والترويج بمنتوج مقاولات الولاية في الأوساط الدولية.

■ التعريف بفرص الاستثمار المتاحة على صعيد الولاية في الأوساط الأجنبية.

■ تنظيم بعثات تجارية إلى الخارج لفائدة الفاعلين الاقتصاديين المحليين.

- استقبال البعثات التجارية الخارجية.
- السهر على تنظيم دورات تكوينية وندوات إعلامية في مواضيع تهم التجارة الخارجية.

إجتماع لجنة الشؤون الصناعية :

على إثر الزيادة التي عرفتها فاتورة الكهرباء المتعلقة بالمهنيين، عقدت اللجنة الدائمة للشؤون الصناعية المنبثقة عن الغرفة، اجتماعا موسعا، يوم الثلاثاء 15 شتنبر 2009، بمقر الغرفة، ترأسه السيد حسن البوزيدي، نائب الرئيس، وضم إلى جانب أعضاء اللجنة، ممثلي وأعضاء الجمعيات المهنية العاملة في قطاع الصناعة.

وفي هذا السياق أشار السيد حسن البوزيدي أن هذا الإجتماع يأتي في إطار المستجدات التي طرأت على أسعار استهلاك الطاقة الكهربائية الموجهة للقطاع الصناعي والتجاري والخدمات، بعد القرار الإنفرادي بين الجماعة الحضرية وشركة أمانديس، الشركة المفوضة لتدبير توزيع الماء والكهرباء بولاية تطوان في غياب الفاعلين الاقتصاديين بالمنطقة، كأطراف معنية بهذه الزيادة، وفي غياب غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان كهيئة دستورية استشارية تمثيلية تعنى بالشؤون الاقتصادية طبقا لأحكام الفصل 60 من الظهير الشريف رقم 1.77.42 المعتبر بمثابة القانون الأساسي المنظم لهذه الغرف. مؤكدا أن هذه الزيادة تصل إلى 9 % .

وقد خلص هذا الاجتماع إلى إصدار عدة توصيات منها :

- فتح حوار عاجل مع شركة أمانديس .
- تفويض اللجنة الدائمة للغرفة للقيام باستجماع كل المعلومات والمعطيات المتعلقة بهذه الزيادة.
- تكوين لجنة للحوار والمتابعة والإتصال لمتابعة الموضوع.
- عقد اجتماعات دورية لاطلاع الفاعلين الاقتصاديين على نتائج الحوار.

إجتماع لجنة الشؤون الصناعية :

في إطار متابعة مستجدات ومخلفات آثار قرار الزيادة في تعريف الطاقة الكهربائية الموجهة للقطاع الصناعي والتجاري والخدمات، وتفعيلا للتوصية الواردة في محضر الإجتماع الأول للجنة الدائمة لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان للشؤون الصناعية المنعقد بتاريخ 15 شتنبر 2009.

عقد أعضاء اللجنة، إجتماعا موسعا ثانيا بتاريخ 23 شتنبر 2009 ، بمقر الغرفة، ترأسه السيد حسن البوزيدي، نائب الرئيس، وحضره عدد هام من الفاعلين الاقتصاديين وممثلي الجمعيات المهنية . وقد تم خلال هذا الإجتماع، الإطلاع على محضر الإجتماع الموسع السابق بتاريخ 15 شتنبر 2009. ومن جهة أخرى عبر السادة الفاعلون الاقتصاديون على إستنكارهم لقرار الزيادة الأحادي

الجانب ، وعبروا عن رفضهم التام والمطلق لهذه الزيادة التي لا تخدم التوجهات السياسية الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص بهذه المنطقة، التي تعرف فيها أثمان تسعيرة إستهلاكات الطاقة الكهربائية ارتفاعا مهولا ، وتساعلوا خلال مداخلاتهم عن ماهية المعايير التي اعتمدها الشركة في تحديد تعريفه إستهلاك الطاقة الكهربائية بمدينة تطوان، سيما وأن الموقعين على قرار الزيادة لم يأخذوا في إعتبارهم الظرفية الإقتصادية الصعبة التي يمر منها المحيط الإقتصادي المحلي والإقليمي ، نتيجة الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية ، والزيادة التي عرفتها أجور اليد العاملة وتأثير ذلك على المسار الإنتاجي لهذه الوحدات العاملة بالمنطقة.

وقد أجمع المتدخلون خلال هذا الإجماع على ما يلي :

1/ رفض قرار الزيادة الأخير، الذي سيساهم في إضعاف القدرات التنافسية الإنتاجية للوحدات الصناعية بمدينة تطوان.

2/ التثبيت بأسلوب الحوار الجاد والمسؤول مع شركة فيوليا للبيئة " أمانديس " على أساس الوصول إلى حل توافقي يقضي بالتراجع عن قرار الزيادة في تعريفه إستهلاك الطاقة الكهربائية الموجهة للقطاع الصناعي .

3/ توحيد الآراء والأفكار في مجابهة الشركة الموزعة، وتعميم خبر مستجدات الموضوع على جميع أعضاء اللجنة بصفة خاصة وأعضاء الغرفة بصفة عامة.

4/ مطالبة الشركة الموزعة " أمانديس " بالعمل على ضرورة مرافقة ومصاحبة الإستثمار والمستثمرين، وتشجيعهم على المبادرة الحرة عوض أن تبقى مهامها محصورة في فويزة الإستهلاكات.

5/ تثبيت اللجنة ومعها كل الفاعلين الإقتصاديين بحقهم المشروع في الدفاع عن مصالحهم بكل الوسائل المشروعة والقانونية والحضارية.

وفي إطار البحث عن السبل الكفيلة بتنظيم المحيط الإقتصادي المحلي، توصى اللجنة وبإعتبارها قوة إقتراحية في حظيرة غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان، بالتنقيب والبحث عن الفضاءات الكفيلة بإستقبال الإستثمارات سواء في مجال الصناعة أو التجارة أو والخدمات بمجموع النفوذ الترابي للغرفة، وذلك من خلال المطالبة بإحداث مناطق صناعية جديدة، ومراكز تجارية وتعزيز البنيات التحتية للمنطقة، والسعي إلى تأهيل وإعادة تأهيل المرافق الصناعية الحالية .

اجتماع لجنة الشؤون التجارية :

في إطار البرنامج التجاري " رواج 2020 " وبمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان ، وبتاريخ 07 شتنبر 2009، انعقد إجتماعا موسعا للجنة الشؤون التجارية تحت إشراف السيد عبد اللطيف أفيال، رئيس الغرفة، وبحضور السيد مصطفى بناجي، رئيس لجنة الشؤون التجارية، كما حضر هذا الاجتماع السيد مندوب التجارة والصناعة بتطوان، وممثلين عن مكتب الدراسات المكلف بإجاز دراسة حول المخطط الجهوي لتطوير قطاع التجارة والتوزيع بكل من تطوان ومرتيل، كما حضر هذا الاجتماع رؤساء وممثلي الجمعيات التجارية بتطوان.

واكد السيد عبد اللطيف أفيلال، رئيس الغرفة ، أن هذا الاجتماع يأتي في ضوء الاجتماعات التي تنظمها الغرفة بمعية مندوبية التجارة والصناعة للتعريف ببرنامج " رواج 2020 " ، الذي يهدف إلى تحقيق أهداف نوعية طموحة تجعل من المغرب فضاء للتسوق من خلال تقديم عروض تستجيب للمستهلكين بمختلف أنواعهم، وأخرى كمية تتجلى في الرفع من مساهمة القطاع التجاري في الناتج الداخلي الخام، والرفع من نسبة نمو القطاع. مضيفا أن هذا الاجتماع يأتي في سياق الإستماع إلى مشاكل جميع التجار بمختلف أصنافهم، ومن أجله يحظر معنا هنا ممثلي مكتب الدراسات المكلف بإتجاز دراسة شاملة ضمن المخطط الجهوي لتطوير قطاع التجارة والتوزيع بتطوان ومرتيل.

وفي تدخل للسيد مندوب التجارة والصناعة بتطوان، الذي ألقى عرض شامل حول برنامج "رواج 2020" والمراحل التي قطعها هذا البرنامج منذ التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بخلق "صندوق رواج" بين وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ووزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية لإتعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، مضيفا أن هذا الصندوق يعتبر آلية مالية لدعم وتطوير قطاع التجارة والتوزيع ، وتطرق في عرضه إلى المحاور التي يشملها هذا البرنامج وهي كما يلي :

1- عصرنة تجارة القرب :

يمكن لمجموعة من التجار الاستفادة من دعم الصندوق في إطار مشاريع محدثة أو مقترحة من طرف الفاعلين في قطاع التجارة والتوزيع، والتي تهدف إلى تطوير نشاط تجارة القرب وتحسين مردوديتها وضمان جودة المنتوجات بما يستجيب لانتظارات ومتطلبات المستهلك، هذه المشاريع تتمحور على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي :

- اعتماد نظام للمطابقة، مع تبني خدمات وتقنيات للعرض والبيع والتسيير تحترم شروط ومعايير الجودة.
- تكتل التجار داخل شبكات تجارية قصد اعتماد مناهج حديثة للتدبير والتسيير وتحسين القدرة التنافسية والتقليص من مجموعة من المصاريف.
- تقديم عرض شامل ومتكامل يهدف لعصرنة تجارة القرب والاستجابة لمتطلبات وحاجيات المستهلك.
- إعادة تأهيل وتهيئة الفضاءات التجارية.

2- دعم الشبكات التجارية ذات علامات مغربية :

تستفيد من صندوق رواج المقاولات التجارية الصغرى أو المتوسطة التي تتوفر على علامة تجارية مغربية وتجربة ناجحة في التجارة وذلك قصد خلق أو توسيع شبكتها التجارية محليا و/ أو دوليا.

3 - إنعاش وتشجيع خلق مناطق الأنشطة التجارية :

تعتبر مناطق الأنشطة التجارية فضاءا مفتوحا يضم مجموعة من التجهيزات التجارية. كما يوفر صندوق رواج الدعم المالي لمصاحبة ومساعدة الفاعلين المحليين على تحديد وإنجاز مناطق الأنشطة التجارية.

4- المخططات الجهوية لتنمية القطاع التجاري :

يقوم الصندوق بالمساهمة في تمويل المخططات الجهوية لتنمية التجارة في إطار تعاقدى مع الفاعلين المحليين من سلطات محلية، وجماعات وغرف التجارة والصناعة والخدمات... وذلك من أجل :

- وضع التوجيهات الإستراتيجية لهيكله القطاع التجاري.

- مساعدة الجماعات المحلية والفاعلين في قطاع التجارة وكذا الفاعلين في التعمير التجاري، على تحديد المشاريع التجارية المهيكلة وذات الأولوية بالمنطقة.

5- تمويل الدراسات المتعلقة بتنفيذ برنامج " رواج رؤية 2020 " :

يقوم " صندوق رواج " بتمويل الدراسات التي تروم مواكبة تنفيذ برنامج رواج وذلك من

خلال :

- إعداد تصاميم وطنية لمناطق الأنشطة التجارية
- برامج تكوين جديدة ملائمة لمتطلبات القطاع.
- الدراسات المتعلقة بإعادة تأهيل الفضاءات التجارية.
- الدراسات المتعلقة بالمشاريع المحددة في إطار برنامج رواج المقدمة من طرف الجمعيات المهنية للتجار.
- الدراسات المتعلقة بتطوير الأنماط الجديدة للتجار...

وفي نفس السياق أشار السيد مندوب التجارة والصناعة إلى أن مدينة تطوان تعتبر أول مدينة على الصعيد الوطني تستفيد من تمويل الدراسة المتعلقة بالمخطط الجهوي لتطوير قطاع التجارة والتوزيع، هذه الدراسة التي يقوم بها حاليا أحد المكاتب والتي تشمل كل من تطوان ومرتيل، ولهذه الغاية يحضر معنا هنا ممثلي مكتب الدراسات المذكور قصد الإستماع إلى كل التدخلات والمشاكل التي يعاني منها عموم التجار.

وفي تدخل لممثل مكتب الدراسات، أشار إلى أن هذا الاجتماع يعتبر اجتماعا أوليا قصد تحديد المشاكل الأساسية التي يعاني منها التجار وبالتالي محاولة إيجاد الحلول الممكنة لها وذلك في إطار المخطط الجهوي لتطوير قطاع التجارة والتوزيع، متسائلا حول أهم المشاكل التي يعاني منها التجار بصفة عامة.

- وفي رد لرؤساء وممثلي الجمعيات التجارية، تطرقوا بالأساس إلى المشاكل التالية :
- التجارة المتجولة، باعتبارها المشكل الذي يورق مضجع كل التجار القانونيين.
 - اختناق جميع المرافق والشوارع الرئيسية بممارسي التجارة المتجولة.
 - هوامش الربح الضعيفة لأهم المواد الاستهلاكية (زيت، سكر، دقيق...)
 - ارتفاع الضرائب على اختلاف أنواعها.
 - تهريب مواد استهلاكية منعدمة الجودة.
 - خطورة المواد الغذائية المعروضة تحت أشعة الشمس وانعكاساتها على الصحة.
 - بعض مواد الصيدلة والاستشفاء تباع داخل الدكاكين، مما يشكل خطرا على صحة المواطنين.
 - عدم استغلال العديد من المحلات التجارية داخل الأسواق.
 - مستوى الرواج وبيع جميع المنتجات والمواد في نزول دائم ومستمر.

وفي استفسار لممثل مكتب الدراسات موجه لرؤساء وممثلي الجمعيات حول الحلول الممكنة لهذه المشاكل، جاء في اقتراحاتهم :

- ضرورة عقد جلسة مع السلطات المختصة والجماعة الحضرية لإيجاد حل يرضي الجميع فيما يخص التجارة المتجولة.
- العمل على خلق أسواق يومية وأسبوعية تشمل مختلف مناطق مدينة تطوان لاستيعاب جميع الباعة المتجولين.
- فتح واستغلال المحلات التجارية المتواجدة بمختلف أسواق المدينة.
- العمل على بناء أسواق جديدة وتوزيعها على من يستحقها من التجار المتجولين.
- محاربة جميع أنواع التهريب وخصوصا المواد الاستهلاكية التي تشكل خطرا على صحة المواطنين.
- مراجعة الضرائب المفروضة على التجار .
- إيجاد حلول للتموين والتوزيع داخل المدينة العتيقة .

وفي تدخل للسيد مصطفى بناجي، رئيس لجنة الشؤون التجارية، أكد أن ممارسي هذه الظاهرة حاليا يعتبرون من التجار القارين والمستقرين بأهم الشوارع ومنافذ الأسواق الرئيسية، إذ أنهم لا يغادرون الأماكن التي يمارسون بها تجارتهم، كما أن انسداد المرافق المؤدية للأسواق والمحلات التجارية وبيع نفس المواد الموجودة بهذه المحلات وبأثمان منخفضة نظرا لعدم أدائهم لا للضرائب ولا لواجبات الكراء والكهرباء ومختلف المصاريف التي يخضع لها التجار، أدت إلى كساد مستمر بهذه المحلات والأسواق، مما يدعو إلى الاستعجال لطرح هذا المشكل على السلطات المختصة وتحملها لمسئولياتها في هذا الشأن .

في حين، أكد السيد عبد اللطيف أفيال، رئيس الغرفة ، أن مشكل التجارة المتجولة هو الشغل الشاغل لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لتطوان، مضيفا أن هذه المؤسسة وفي كل اجتماعاتها وكلما أتاحت لها الفرصة، تتطرق لهذا الموضوع الذي تعتبره من ضمن أولوياتها من أجل وضع حد لهذه الظاهرة التي تستفحل من يوم لآخر ، مضيفا أنه يجب أن تتضافر الجهود وأن يكون هناك تعاونا مستمرا بين الغرفة ومختلف الجمعيات والمتدخلين في القطاع قصد إيجاد الحلول الممكنة والناجعة للقضاء على هذه الظاهرة السلبية.

اجتماع لجنة الشؤون الصناعية:

في إطار مواصلة الاجتماعات المتعلقة بالزيادة التي عرفتتها تعريفه استهلاك الكهرباء المطبقة على المهنيين من طرف شركة أمانديس تطوان، وتبعا للاجتماعات السالفة في الموضوع، سواء مع السيد والي صاحب الجلالة على ولاية تطوان، والسيد مدير شركة أمانديس، انعقد بمقر الغرفة اجتماعا موسعا للجنة الشؤون الصناعية بتاريخ 08 أكتوبر 2009، ترأسه السيد حسن البوزيدي، نائب رئيس الغرفة، وحضره كل من السادة الأعضاء : الحسن جناح، موهب القاسمي، كريم غزولة، محمد الصغير، آمال بنجلون، إدريس بن الهاشمي، إلى جانب عدد هام من رؤساء المقاولات المحلية .

وخلال هذا الاجتماع تقدم السيد حسن البوزيدي، رئيس الجلسة، بمداخلة حول مجموع الاتصالات والتحركات التي قامت بها الغرفة في إطار سعيها إلى التراجع عن هذه الزيادة التي ستقوض النسيج الاقتصادي المحلي وتضعف من قوته التنافسية، خاصة أن هذه الزيادة المقررة من جانب شركة أمانديس دون الاستشارة مع الغرفة التي تعتبر الممثل الأساسي للفاعلين الاقتصاديين قد عرفت تفاوتاً بين تطوان وطنجة اللتان تنتميان إلى جهة واحدة علما أن نفس الشركة هي التي تقوم بتوزيع الكهرباء بهذه الجهة.

وقد أشار السيد حسن البوزيدي، أنه سواء خلال الاجتماع مع شركة أمانديس أو السيد الوالي قد تأكد أن الزيادة مصدرها المكتب الوطني للكهرباء الذي يبرر ذلك بأنه كانت ضرورية لضمان تزود بلادنا بالطاقة خلال طول السنة دون حدوث انقطاعات وخصائص في الطاقة الكهربائية ، إلا أنه من جهة أخرى أشار أن زيادة المكتب الوطني للكهرباء حددت في 3 % على أن لا تشمل الإستهلاك المنزلي وتفرض فقط على المهنيين، هاته النسبة التي تحولت على مستوى ولاية تطوان إلى 9 % بينما لم تتعدى هاته الزيادة في طنجة 5 % ، بحجة أن استهلاك المهنيين من الطاقة الكهربائية بطنجة يفوق 50 % من مجموع الاستهلاك العام، بينما في تطوان لا يتعدى 30%.

كما تناولت تدخلات السادة الحاضرين في الاجتماع، النقاط التالية:

- المطالبة بتوفير نسخة لدى الغرفة من دفتر التحملات لاستغلال شركة أمانديس لمرفق توزيع الماء والكهرباء.
- وجوب إعلام واستشارة الغرفة بكل القرارات والقضايا التي تهم الفاعلين الاقتصاديين.
- المطالبة بتوفير مقعد للغرفة في حظيرة المجلس الإداري لشركة أمانديس.
- وضع استراتيجية لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية لامتناع الآثار السلبية لهذه الزيادة.
- مواصلة مجهودات الغرفة على المستوى المركزي والوطني لحماية الاقتصاد المحلي.
- المطالبة بإقرار زيادة منصفة ضمن جهة طنجة-تطوان.
- بذل المجهودات لتمكين قطاع المخابز للاستفادة من الكهرباء الصناعية، خاصة وأن العديد من المخابز تتحول من استعمال الخشب إلى الطاقة الكهربائية.

النشاط المحلي للغرفة :

المشاركة في تخليد اليوم الوطني للمهاجر:

احتفالاً بذكرى اليوم الوطني للمهاجر الذي يوافق العاشر من شهر غشت من كل سنة ، والذي تم اقامته هذه السنة تحت شعار : " أي دور لأية منطقة " ، شاركت الغرفة يوم الإثنين 10 غشت 2009، في فعاليات اليوم الوطني للمهاجر من خلال إقامة رواق بمقر ولاية تطوان الى جانب العديد من المؤسسات المعنية بشؤون الجالية المغربية المقيمة بالخارج ، عملت من خلاله على استقبال العديد من افراد الجالية المشاركين في هذه التظاهرة ، و تقديم المعلومات والإرشادات المتعلقة بكيفية الاستثمار بولاية تطوان مع إبراز المؤهلات وفرص الاستثمار المتنوعة التي تزخر بها ولاية تطوان خاصة في ظل ما تشهده من تطور وتحسن في البنيات الأساسية المحفزة على الاستثمار.

اجتماع مع مدير شركة امانديس:

في إطار متابعة مناقشة موضوع الزيادة في تسعيرة الطاقة الكهربائية الموجه للقطاعات الصناعية والتجارية والخدمات التي قررت شركة أمانديس بتطوان تطبيقها على الفاعلين الاقتصاديين ابتداء من فاتح غشت من السنة الجارية، عقدت لجنة الشؤون الصناعية التابعة للغرفة اجتماعين بتاريخ فاتح أكتوبر 2009، اجتماعا مع شركة أمانديس بتطوان، بمقر الغرفة، برئاسة السيد عبد اللطيف أفيال، رئيس الغرفة وإلى جانبه أعضاء اللجنة السادة :

- السيد حسن البوزيدي ، نائب رئيس الغرفة.
- السيد محمد الحنفي، رئيس لجنة الشؤون الصناعية.
- السيد محمد الصغير، عضو بالغرفة.

وترأس وفد شركة أمانديس ، مديرها بتطوان السيد Louis MEDICA وإلى جانبه عدد من معاونيه الأقربين.

وخلال هذا الاجتماع طلبت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان من ممثلي شركة أمانديس بتطوان، توضيحات حول قرار الرفع من تسعيرة الكهرباء الذي تم في غياب استشارة هذه المؤسسة المنتخبة الدستورية وذلك طبقا للفصل 60 من الظهير الشريف رقم 1.77.42 المعتبر بمثابة القانون الأساسي المنظم لهذه الهيآت المنتخبة والذي ينص على وجوب استشارة الإدارة لغرف التجارة والصناعة والخدمات في تحديد تعاريف المنتجات والبضائع والخدمات. هذا وقد عبر ممثلوا الغرفة عن استيائهم العميق واستنكارهم لهذا الإجراء الذي اتخذ بصفة أحادية والذي سينعكس بأثار سلبية على مجمل القطاعات الاقتصادية والمهنية بهذه المدينة، وسيستبب في تعميق الركود التجاري وعجز

المقاولات على تغطية المصاريف الاضافية، علما أن عموم التجار وأرباب المقاولات وأصحاب الخدمات يعيشون أزمة خانقة جراء الأزمة المالية العالمية.

كما أبرز ممثلوا الغرفة في هذا الاجتماع، الحيف الذي طال القطاع الأعمال بهذه المدينة، حيث تعرض لإرتفاع مهول في تسعيرة طاقة الكهرباء المطبقة عليه مقارنة مع التسعيرة المطبقة في كل من طنجة والعرائش وأكادير والدار البيضاء، ولهذه الأسباب كلها طلبت الغرفة من ممثلي الشركة المشاركين في هذا الاجتماع، التراجع عن الزيادة المقررة في تسعيرة الكهرباء ، غير أن هذا المطلب واجهته الشركة بالرفض، حيث عللت جوابها، بكون الزيادة المقررة تمت من قبل اللجنة الدائمة للتبع التي يترأسها السيد الوالي وتمت طبقا للزيادة المقررة من قبل المكتب الوطني للكهرباء، كما أكدت الشركة أن عملها يتم طبقا لدفتر التحملات التي يربطها بالجماعة الحضرية لتطوان وفي حدود السقف المحدد لها من قبل السلطات المغربية، وعبرت عن استعدادها لفتح قناة للاتصال لبناء شراكة مع المهنيين ومع الغرفة لشرح دواعي هذه الزيادة الأخيرة والمساهمة في تأطير اجتماعات تقنية لفائدة المقاولين. بعد رفض إمكانية التراجع عن الزيادة المقررة، طلبت الغرفة من الشركة دراسة إمكانية تطبيق نفس التسعيرة المعمول بها في طنجة من قبل نفس الشركة، مع تأجيل تطبيق الزيادة، لمدة محددة، غير أن كل مطالب الغرفة واجهتها الشركة بالرفض، الأمر الذي اقتنع معه ممثلوا الغرفة الحاضرين في الاجتماع، أنه لا جدوى من متابعة النقاش، حيث عبروا ل ممثلي الشركة عن صمودهم لمواجهة هذا الإجراء الذي سيثقل كاهل الهيئة الاقتصادية بهذه المدينة بتكاليف مفاجئة وغير منطقية، وأكدوا عن مواصلتهم الإتصال بجميع الفرقاء المعنيين بقرار الزيادة.

اجتماع مع السيد والي صاحب الجلالة على ولاية تطوان:

في إطار سعي الغرفة الى التواصل مع مختلف المتدخلين الاقتصاديين بولاية تطوان ، وتبعا للطلب الذي تقدمت به للسيد والي صاحب الجلالة على ولاية تطوان لعقد جلسة عمل مع المكتب الجديد للغرفة، وبتاريخ 01 اكتوبر 2009، تم استقبال السادة اعضاء المكتب الاداري للغرفة من طرف السيد والي صاحب الجلالة على ولاية تطوان، بمقر ولاية تطوان حيث عقد معهم جلسة عمل ترأسها السيد الوالي والى جانبه السيد الكاتب العام للولاية والسيد رئيس قسم الشؤون الاقتصادية بالولاية وبحضور ممثلين عن شركة أمانديس تطوان .

في بداية هذا الاجتماع ، طلب السيد والي ولاية تطوان من السيد رئيس الغرفة، توضيحات حول مطالب الغرفة بصفتها تمثل الاسرة التجارية والصناعية والخدماتية.

وفي هذا السياق تقدم السيد عبد اللطيف أفيلال، رئيس الغرفة، الى السيد الوالي بملتمس لجعل شركة امانديس تتراجع عن الزيادة التي فرضتها في تعريفه الكهرباء الموجهة للاستهلاك المهني.

وخاصة في هذه الظروف الصعبة التي تمر منها المقاولات المحلية التي تطوقها الازمة المالية الدولية والركود التجاري والزيادة بنسبة 10% في اجور العمال مما سيجرب عنها من آثار سلبية .

كما قدم السادة أعضاء الغرفة الحاضرين في هذا الاجتماع عدة ملاحظات على الحيف الذي طال الأسرة الصناعية والتجارية والخدماتية بهذه المدينة، في غياب حوار مباشر وإشعار مسبق من قبل شركة أمانديس.

وفي معرض رده على استفسارات السادة الاعضاء ، عبر السيد الوالي عن تفهمه للأمر، مؤكدا أن قرار الزيادة تزامن مع ظرفية اقتصادية محلية ووطنية ودولية صعبة، غير أنه اشار الى أن هذا القرار لم يتخذ محليا بل هو نتيجة للزيادة التي قررتها الحكومة والتي أقرها المكتب الوطني للكهرباء التي بدأ مفعولها ابتداء من مارس 2009 .

ونصح وفد الغرفة بالتوجه بمطالبهم للسلطات المركزية من وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والجامعة المغربية لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من المنظمات المهنية الوطنية.

بينما ركزت مداخلات ممثلي شركة أمانديس على شرح ظروف هذه الزيادة التي فرضت عليهم من طرف المكتب الوطني للكهرباء ، والتي ستساعد على مستوى آخر في تحسين خدمات الشركة المقدمة للقطاع الصناعي..

في ختام الاجتماع ، أكد السيد الوالي على استعدادة لحل كل المشاكل التي قد تعترض أرباب المقاولات بهذه المنطقة، ودعم مطالبهم لدى الجهات المركزية على أساس تقديم ملف متكامل يعزز مطالبهم.

التحضير للدورة الثالثة عشر لأسبوع الجودة :

في إطار السعي إلى تنظيم الدورة الثالثة عشر لأسبوع الوطني للجودة ، الذي تنظمه الغرفة كل سنة بتعاون مع شركائها المحليين، احتضن مقر الغرفة ، يوم الإثنين 5 أكتوبر 2009 ، اجتماعا تحضيريا للاعداد لهذه التظاهرة التي ستنظم هذه السنة تحت شعار " الجودة مصدر الفعالية " من 09 إلى 13 نوفمبر 2009، وقد شارك في هذا الاجتماع رؤساء اللجن الدائمة المنبثقة عن الغرفة ، إلى جانب السيد مندوب التجارة والصناعة، السيد ممثل ولاية تطوان، وممثل جامعة عبد المالك السعدي، ونائب رئيس الجماعة الحضرية لتطوان، ومدير شركة استشارية في مجال الجودة.

وقد تمحور جدول أعمال هذا الاجتماع على إعداد برنامج التظاهرة ومختلف المحاور التي ستشملها، ودراسة السبل الكفيلة لإنجاحها.

ويعتبر الأسبوع الوطني للجودة حدث إعلامي حول الجودة والأنشطة الملحقة بها، الهدف من ورائها تحفيز مجموع الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين حول اعتماد الجودة كأسلوب للتدبير والإنتاج داخل المقاولات، كما تهدف هذه التظاهرة أيضا إلى تثمين المجهودات التي تقوم بها بعض المقاولات المحلية في هذا الإتجاه.

كما عقدت هذه اللجنة اجتماعا ثانيا لها حضره بالإضافة إلى أعضاء اللجنة المكلفة بالإعداد لهذه التظاهرة المشار إليهم أعلاه، السيد ممثل الوكالة الحضرية لتطوان وذلك يوم 13 أكتوبر 2009، لمواصلة تهييء مختلف محاور هاته التظاهرة ولاسيما أنه قد تم اختيار مدينة تطوان من طرف وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة والإتحاد المغربي للجودة لتنظيم اليوم الوطني للجودة في نسخته الموضوعاتية، حيث وقع الإختيار على قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يمثل حاليا عماد التنمية الجهوية بصفة خاصة والوطنية بصفة عامة.

المخطط المديرى للنفايات المنزلية لإقليم تطوان :

في إطار الإعداد للمخطط المديرى للنفايات المنزلية بإقليم تطوان، شاركت الغرفة ممثلة من طرف رئيسها السيد عبد اللطيف أفيال، يوم الجمعة 4 شتنبر 2009 ، في الاجتماع الذي انعقد بمقر الولاية وتحت رئاسة السيد والي صاحب الجلالة على ولاية تطوان. وقد تمحور هذا الاجتماع حول عرض تقدم به مكتب الدراسات "PGPE-GTZ" اشتمل على النقط التالية :

- نتائج التقارير التي تم إعدادها في إطار المخطط المديرى.
- الوضعية الراهنة لعملية جمع النفايات .
- سيناريو أفق 2015-2030 .
- اختيار مواقع مستقبلية للمطرح العمومي بإقليم تطوان.

المشاركة في اجتماع لتوزيع دكاكين سوق الخضر والفواكه بالفنيدق :

في إطار الجهود المبذولة لإعاش القطاع التجاري بمدينة الفنيدق، شاركت الغرفة ممثلة من طرف السيد مسعود بوكاري، عضو الغرفة وممثلها لدى المجلس الإقليمي لعمالة المضيق-الفنيدق، في أشغال اجتماع انعقد بمقر بلدية الفنيدق يوم الأربعاء 07 أكتوبر 2009، خصص لإجراء القرعة لفائدة المستفيدين من عملية توزيع دكاكين سوق الخضر والفواكه بالفنيدق .

المشاركة في اجتماع بمقر بلدية مرتيل :

في إطار المهام الاستشارية والتمثيلية لغرف التجارة والصناعة والخدمات، شاركت هذه المؤسسة ممثلة من طرف السيد المفضل أمزوغ، عضو الغرفة وممثلها لدى المجلس الإقليمي لتطوان، يوم الخميس 08 أكتوبر 2009، في إجتماع انعقد بمقر بلدية مرتيل، خصص لدراسة ومعاينة طلبات الرخص التجارية والصناعية والمهنية.

اللقاء الإقليمي الأول لمحاربة الأمية والتعليم الغير النظامي :

في إطار اللقاء الإقليمي الأول لمدينة العرائش المخصص لمحاربة الأمية والتعليم الغير النظامي، شاركت الغرفة ممثلة من طرف السيد عبد الحميد الحسيين، نائب الرئيس، في أشغال اجتماع انعقد بمقر العرائش، يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2009، تحت شعار " الشراكة : رافعة لبرامج محو الأمية لرفع تحديات التنمية المستدامة " .

إجتماع تأسيس جمعية سوق المسيرة الخضراء- سانية الرمل :

في سياق مهام الغرفة على مستوى تأطير وترشيد القطاعات الاقتصادية، احتضن مقر الغرفة يوم الجمعة 16 أكتوبر 2009، الاجتماع التأسيسي لجمعية تجار سوق المسيرة الخضراء-سانية الرمل، وتمحور جدول أعمال هذا الإجتماع على النقاط التالية :

- دراسة ومناقشة القانون الأساسي للجمعية والمصادقة عليه.
- تشكيل المكتب الإداري للجمعية.

وقد تم انتخاب السيد أحمد عاطفي رئيسا لهذه الجمعية.

يوم تواصل حول الاتفاقيات الدولية :

في سياق التعاون مع المؤسسات المتدخلة في القطاعات الاقتصادية، احتضن مقر الغرفة لقاء تواصليا حول "الاتفاقيات الدولية" لفائدة العمال المغاربة العائدين والقارين بالخارج ، نظمه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتطوان ، وذلك يوم الإثنين 18 أكتوبر 2009.

النشاط الخارجي للغرفة :

استقبال مديرة التعاون بالمجلس الإقليمي لمالقا :

في سياق البحث على تعزيز علاقات الغرفة في مجال التعاون الدولي، احتضن مقر الغرفة يوم الإثنين 12 أكتوبر 2009، جلسة عمل ترأسها السيد عبد اللطيف أفيلال، رئيس الغرفة، بمعية السيد محمد بنعيسى، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والشراكة، وبحضور السيدة مديرة التعاون الدولي لدى المجلس الإقليمي لمالقا، تناولت المباحثات معها سبل تطوير علاقات التعاون بين المؤسستين، ولا سيما فيما يتعلق بمشروع من خلال إشراك الغرفة ضمن مشاريع تندرج في برنامج التعاون الإسباني- الحدود الخارجية، وخاصة برنامج التعاون المتعلق بالسياحة الثقافية، وبرنامج التعاون عبر الحدود لتحسين التنافسية بإقليم مالقا وجهة طنجة-تطوان.

المشاركة في برنامج " أنغيست إن ميد " :

في سياق التعاون الذي يجمع الغرفة بشركائها الأجانب، شاركت الغرفة من خلال أحد أطرها في اجتماع انعقد بمدينة لوكا الإيطالية، خصص لإعطاء الإطلاقة لمشروع " PAPER MED " الذي يندرج في سياق برنامج التعاون الأوربي " INVEST IN MED " حيث ستنظم الغرفة في هذا الإطار خلال شهر ماي 2010، لقاء لرجال الأعمال والفاعلين الاقتصاديين العاملين في قطاع صناعة الورق ، المنتمون لكل من المغرب والجزائر وإيطاليا وفرنسا.

المشاركة في المعرض الأندلسي-المغربي :

بدعوة من وكالة التعاون الدولي الإسباني " Extenda " ، شاركت الغرفة ممثلة من طرف رئيس قسم العلاقات الخارجية والشراكة ورئيس قسم الإعلام والتواصل، في فعاليات المعرض الأندلسي المغربي الذي نظم بقصر المعارض بالدار البيضاء خلال أيام 29، 30 شتنبر و 1 أكتوبر 2009 ، وقد تميز هذا المعرض الذي افتتحه السيد خوسي أنطونيو كرنيان، رئيس الحكومة المستقلة للأندلس، والسيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية، وبحضور أزيد من 200 عارض ينتمون لمنطقة الأندلس و800 فاعل اقتصادي أندلسي .

كما تضمن هذا المعرض جناح خاص باللقاءات الثنائية بين الفاعلين الاقتصاديين وتنظيم عدة أوراق قطاعية وموائد مستديرة متعلقة بالصناعة الفلاحية والصناعة الغذائية والتكنولوجيات الجديدة

والبحث والتطوير وصناعة السيارات والطاقات المتجددة واللوجيستيك والبناء والأشغال العمومية والسياحة والترفيه.

وعلى إثر الاتصالات التي باشرتها الغرفة مع عدة أطراف إسبانية تم تأسيس جمعية التعاون المغربي الإسباني للتنمية والتي من بين أهدافها التقريب بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين لكلا الضفتين والانخراط في برامج تعاون مشتركة.

هذه بصفة عامة، جملة من الأنشطة والتحركات التي قامت بها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لولاية تطوان، خلال هاته الفترة، عاقدين العزم على مواصلة تفعيل مختلف مجالات تدخل الغرفة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية لهذه الجهة من المملكة الشريفة، وتحقيق المزيد من الانجازات التي يطمح لها كل الفاعلين الاقتصاديين، والمساهمة بفعالية في الحركة التنومية التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة والنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.